

## البطالة بين سياسة التشغيل وواقع الاقتصاد الجزائري

أ. مسعودي فاطمة<sup>38</sup>

أ. عبد الصادق أسماء<sup>39</sup>

### المخلص باللغة العربية:

إن مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرزاتها وواقعها في الجزائر، و إبراز ما تصنعه و تبرزه الحكومات الجزائرية المتعاقبة من عناء البحث عن آليات للحد منها. و تبقى هذه الأخيرة مرهونة بين جهود حكومية و غير حكومية من جهة و جهود دولية من جهة أخرى كالأستثمار الأجنبي. ففي الجزائر يرتبط اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة البطالة بالتقلبات الاقتصادية و التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي، فمواجهة أزمة البطالة تعد من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظروف الراهنة و بالخصوص أن هذه الظاهرة تمس عددا كبيرا من أفراد الشعب الجزائري و تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإحاطة قدر المستطاع بمختلف الجوانب السياسية العامة للتشغيل و مكافحة البطالة. الكلمات المفتاحية: البطالة، سياسة التشغيل، سوق العمل، ترقية روح العمل

### Abstract:

That discussion of the phenomenon of unemployment in all, their repercussions and reality in Algeria, and highlight what you make and is highlighted by the successive Algerian governments of the trouble the search for mechanisms to reduce them.

And the remainder of the latter depends on the efforts of the governmental and non-governmental organizations on the one hand, and on the other hand, international efforts such as foreign.

In Algeria is linked to take appropriate measures to confront unemployment and economic fluctuations and changes in the rate of economic growth, meeting the unemployment crisis is among the most important challenges that must be raised in the current circumstances and, in particular, that this phenomenon affecting a large number of the members of the Algerian people and this paper aims to take as much as possible the various general political aspects of operational and combat unemployment.

### Keywords:

Unemployment, employment policy, the labor market, upgrade the spirit of

<sup>38</sup> طالبة دكتوراه تخصص سياسة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان  
<sup>39</sup> طالبة دكتوراه تخصص سياسة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

## مقدمة

إن البطالة كظاهرة وجدت في اغلب المجتمعات البشرية، فهي آفة لا يكاد يخلو منها المجتمع و لا يخلو منها فهي فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية و السياسية فبالرغم من إن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية فعدم معالجتها قد يقود إلى مشاكل اجتماعيو و سياسية، فقد لاقى اهتمام واسعاً لدى الكثير من الاقتصاديين و المفكرين، فأصبحت هذه الظاهرة محل جدل و صراع فكري بالرغم من إن آثار البطالة و انعكاسها السلبي على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للدول إلا أنها تتواجد في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية و الجزائر كغيرها من الدول النامية التي لا تزال تعاني من هذه الظاهرة.

فقد شهدت معدلات البطالة ارتفاع خلال الستينات و السبعينات و بعد هذه الأزمة التي كان لها الدور في تخلي الجزائر من الاشتراكية و التحول إلى اقتصاد السوق و كذا تبني إصلاحات اقتصادية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري إنعاشاً انعكس إيجاباً على بعض المؤشرات الاقتصادية من بينها معدلات البطالة. فقد أدركت الحكومة الجزائرية الخطورة المرتبطة بظاهرة البطالة و الآثار المترتبة عنها و لهذا كان عليها التحرك للتصدي لهذه الظاهرة و العمل على إيتاح فرص العمل لاستيعاب المتزايد من طالبي الوظائف و فرص العمل من خلال مجموع من البرامج و الإجراءات الهادفة التي تخفف من حدتها و لعل أهمها تنظيم و تسيير سوق العمل في الجزائر و كذا سياسات و برامج التشغيل الحكومية و التي لها اثر على سوق العمل الجزائري. و مما لا ريب فيه أن إدراك طبيعة وواقع البطالة في الجزائر إشكالية البحث:

ما هو واقع البطالة في الجزائر وفق تطور مراحل الاقتصاد الجزائري؟ و ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية و السياسية على مستوى التشغيل و البطالة؟  
وللإجابة عن الإشكالية اقترحنا مايلي :

أولاً : البطالة :

1-تعريف البطالة

2-أسباب و آثار البطالة

ثانياً: البطالة في ظل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

1-البطالة و نظام التخطيط في الجزائر

2-تطور البطالة في مرحلة المخططات التنموية

ثالثاً: إستراتيجية الدولة في معالجة البطالة في الجزائر

1-أسباب البطالة في الجزائر

2-الحلول و التدابير المنتهجة لمواجهة البطالة في الجزائر

أولاً : البطالة ضبط المصطلح:

لقد تعددت الآراء حول تعريف البطالة وتحديد مفهومها وهذا نظرا لاختلاف أشكال البطالة وأنواعها وأسبابها

إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمرا ليس سهلا ، على الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين عن العمل ،

إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملية لهذا المفهوم صعوبة كبيرة

### 1-تعريف البطالة :

يعرف المكتب الدولي للعمل أنها تتكون من فئة البطالين من كل الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين 59/16 سنة

ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع في إحدى الفئات التالية :<sup>1</sup>

\*بدون عمل :أي الذين لا يعملون مقابل الأجر

\*مناخ للعمل :أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا

\*يبحث عن عمل :أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة زمنية للبحث على عمل مأجور

تعريف البنك الدولي : البطالة هي جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة

وتوجد تعاريف أخرى والتعريف الأكثر شيوعا لدى الاقتصاديين هي:

العاطل هو كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ،ولكن دون جدوى<sup>2</sup>

### 2-أسباب وأثار البطالة:

تختلف أسباب البطالة مجتمع لآخر وحتى داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى وفيما يلي سنحاول عرض أهم الأسباب:

تحدث البطالة نتيجة لنقص في طلب الأيدي العاملة وخاصة في القطاعات الإنتاجية كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة .

وتحدث أيضا لعدم وجود توازن بين قوة العمل المتاحة وفرص العمل التي تتاح في المجتمع ،أي وجود فائض من العمالة لا يوجد لها مكان في الواقع العلمي.<sup>3</sup>

وتتجم أيضا عن اختلاف في النشاط الاقتصادي وفقا لمراحل الأزمة الاقتصادية. وكذلك التدهور غير المنتظم عن النشاط الاقتصادي ينخفض الناتج الوطني نتيجة انخفاض الإنفاق الوطني على تسريح عدد من العمال.

انكماش الطلب على السلع المعينة خلال فترات زمنية معينة في غير مواسم ازدهارها .<sup>4</sup>

\*أثار البطالة: إن لكل ظاهرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها آثار تنعكس من خلالها على أرض الواقع والبطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية إذا حلت بمجتمع تركت آثار سلبية تعيق عملية التنمية.

من بين الآثار الاقتصادية :

-ضياح حقيقي للموارد الاقتصادية

-فقدان المهارات والخبرات

-تبيد أموال الدولة .

ومن بين الآثار الاجتماعية والسياسية :

-المشاكل النفسية: هي التي تصيب المتعطل عن العمل.

-المشاكل العائلية:ينتج عن البطالة التفكك الأسري والفتنة داخل الأسرة بسبب عدم تلبية طلب العائلة

-الهجرة

-الفساد<sup>5</sup>.

**ثانيا:البطالة في ظل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري :**

من خلال هذا سَنحاول الإلمام بجميع المراحل التي مرت بها البطالة من خلال التحول الذي عرفته الجزائر

### **1-البطالة ونظام التخطيط في الجزائر:**

لقد شكل التخطيط في اهتماما متزايدا في الأنظمة الاقتصادية وكان ذلك ناتجا في البلدان الاشتراكية والجزائر كغيرها من الدول شهدت عدة محاولات وإصلاحات خلال مرحلة المخططات سعت من خلالها جاهدة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والخروج من أزمات من الأزمات التي كانت تتخبط فيها .

**\*تعريف التخطيط :** اختلف تعريف التخطيط باختلاف المدارس الاقتصادية و الأنظمة السياسية فقد حصر معظم المفكرين الاقتصاديين مفهوم التخطيط بأنه عملية فنية مستقلة عن طبيعة النظام السياسي، كما أن يكون تدخل الدولة بصورة غير مباشرة أي تدخل، توجيهي لنشاط القطاع الخاص و لصالحه.

أما المفهوم العام للتخطيط فيمكن القول انه أسلوب أو منهج علمي تتبعه المجتمعات لتسيير عملية التنمية و إدارة الاقتصاد القومي لتحقيق أهداف المجتمع الجزائري الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق الاستخدام الأمثل لكفاءة الموارد المتاحة في المجتمع بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر. <sup>6</sup>

**\*الجزائر وتجربة التخطيط :** كان واقع الجزائر الاقتصادي عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور و التردّي حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار كثير من معالم التخلف إذ مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية التسعين بثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى: 1966-1969:** بداية نظام التخطيط فلقد شهدت هذه الفترة وضع الأسس الضرورية

لتخطيط التنمية الاقتصادية و إنشاء مفهوم سيادة الدولة على ضوء الإجراءات التالية:<sup>7</sup>

- في سنة 1966 فقد أقيمت على تأميم قطاع توزيع موارد و مشتقات المحروقات و إلى جانب هذا كان التحضير جاريا لتأميم كل مصادر ثرواتنا الباطنية وهو ما تم بالفعل سنة 1971.

كما شهدت سنة 1967 تقديم مخطط قريب المدى لوضع الوسائل المالية و البشرية من أجل تحقيق مخططات قادمة، كان الرهان قائما على زيادة الفعالية في الإنتاج و التثبيت خاصة في قطاع الذي يحتل الصدارة في استيعاب القوة العاملة من جهة أخرى فقد كان القطاع الأول في بنية الإنتاج الداخلي عشية الاستقلال.

المرحلة الثانية 1970-1978: في هذه المرحلة تم تحديد الاتجاه نحو التخطيط ففي هذه الفترة تم وضع البنية الأساسية للصناعات القاعدية باعتبارها النموذج التنموي المفصل لدى النظام الأساسي بالرغم من وجود خيارات متعددة أشير لها باختصار:

- الخيار الصناعي (صناعة أو الفلاحة)

- الخيار التكنولوجي (تكنولوجيا متقدمة، مقتبسة أو بسيطة)

- خيار الصناعات الأساسية (صناعة ثقيلة، صناعة غذائية)

لقد تميزت هذه الفترة بمعدل استثماري متطور بلغ مستوى 45.71% من الناتج الداخلي الخام هذه النسبة لا تتجاوز 26% في بلدان ذات دخل متوسط مما يفصح عن إرادة قوية لسياسة التصنيع من جهة، و تعزيز القطاع العمومي ضمن النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.<sup>8</sup>

و في الوقت اعتمدت الجزائر سياسة ماركو، اقتصادية خاصة تتمثل في حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية 100% وفق معدل فائدة حقيقي سالب، و مراقبة صارمة للتجارة الخارجية و أسعار مقيدة، و تدخل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية، و الأهم أن أفضل نتيجة سجلتها هذه الفترة من الناحية الاقتصادية هي ذلك النمو السريع للإنتاج الحقيقي 7% سنويا في المتوسط و نمو الاستهلاك الحقيقي بمعدل 4.5% سنويا. و تخفيض معدل البطالة حيث كان يتجاوز 32.7% سنة 1966 ووصل إلى 22.3% سنة 1977.

المرحلة الثالثة: 1980-1990: في هذه الفترة كان الهدف منها و هو تصفية الاختلافات التي يعاني منها الاقتصاد، عن طريق هيكلية المؤسسات الجزائرية و دعم القطاع الخاص في سياسة التنمية الشاملة، حيث ابتداء من سنة 1980 أصبحت المؤسسات الجزائرية محور التفكير الاقتصادي الوطني تم هيكلتها لتكيف مع المعطيات الجديدة خاصة ترقية القطاع الخاص.<sup>9</sup>

إبتداء من سنة 1986 حصل المأزق المالي في الجزائر الراجع إلى انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مما أدى إلى تراجع عائدات الصادرات الجزائرية مما أدى بالجزائر إلى المعاناة من ثلاث نتائج خطيرة هي:

- تراجع الجهاز الإنتاجي

- انخفاض النمو الاقتصادي

- تضاعف معدلات البطال  
و للخروج من هذه الوضعية شرعت الجزائر في إصلاحات عميقة ابتداء من 1988. و شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات :

- استقلالية المؤسسات العمومية  
- منح أهمية للقطاع الخاص  
- تشجيع الاستثمار الأجنبي إصلاح المؤسسي لنظام التخطيط<sup>10</sup>

**2- تطور البطالة في مرحلة المخططات التنموية 1976-1989:**

تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط و باستثمار المركبات الصناعية الكبرى و قد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات و يمكن إيجازها في :

المخطط الثلاثي 1967-1969: يهدف هذا المخطط إلى إنشاء قاعدة و اجتماعية و ثقافية مع إعطاء أولوية كبرى لقطاع التصنيع.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973: كانت أهدافه ترمي إلى تعزيز و بناء اقتصاد اشتراكي مستقل من خلال تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية.

المخطط الخماسي 1980/1984: يهدف هذا المخطط إلى إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية كفضل الإنتاج عن التسويق (من خلال حل المؤسسات الكبرى إلى صغيرة و متوسطة و ماليا تطهير المؤسسات من خلال مسح الديون).<sup>11</sup>

\*أهم الإصلاحات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبرامج التنموية في لجزائر :  
-الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية :

الفترة	الإجراءات
1994	إلغاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لها مس البنك يصل 5%
1994	إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3% على الودائع البنكية، احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا
1994-1996	مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي
1994	وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية

1996-1994	الهيكلية المالية و إعادة رأسمال البنوك، يحققها بالسيولة و عن طريق عملية تحويل الديون
1995	تنمية السوق النقدية : وضع نظام مزاييد لديون البنك المركزي
1995	وضع نظام مزاييد كسندات الخزينة
1995	وضع نظام عملية السوق المفتوح
1996	إلغاء السقف إلى 5% لهوامش الربح البنكية
1996	قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى البنك التجاري للقروض العقارية مع بداية 1997

-الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار:

الفترة	الإجراءات
1994	تعل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة إلى مواد ذات ربح مقنن
1994	إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ما عدا خمس مواد (السكر-الحبوب - الزيت- اللوز المدرسية و الأدوية)
1994	تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة
1994	إنشاء ميكانيزم لمراجعة أسعار ربيع البترول الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر
1994	مراجعة تعريفات الغاز و الكهرباء بدلالة تطور التضخم
1994	تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية
1994	إلغاء الإعانات المعممة على الاستهلاك :
1995	منتجات البترول
1996	- المنتجات الغذائية

1995	إلغاء مراقبة هوامش الربح و إلغاء تقنين أسعار السكر و الحبوب عدا القمح - الزيت و أدوات المدرسية
1997-1995	رفع إيجار السكن العمومي ب 30%

-الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي :

الفترة	الإجراءات
1996	الحد من دعم أسعار القمح
1996	الحبوب: وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية، يهدف الوصول إلى نظام سعر فعال و يحقق عبئ الضريبة
1996	إصلاح النظام العقاري يهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي و تفصيل إنشاء الضمان
1997	وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي و قيمة الأراضي
1997	تقديم إلى مجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية

-الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص :

الفترة	الإجراءات
1994	وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية
1994 1995	توسيع الإطار القانوني الذي يسمح خوصصة المؤسسات العمومية الترخيص بيع وحدات المؤسسات العمومية، و مشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49%
1997-1994	حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية



1996-1994	إعطاء الاستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة و التي تسجل خسائر جوهريّة و التي تستفيد من متابعة خاصة و برامج إعادة الهيكلة
1996	تبنى مخطط إعادة هيكلة 10 داووين عمومية للاستيراد و التوزيع للمنتجات الغذائية إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية و الكهرباء و الغاز

المصدر: محمد راتول، «سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي التجربة الجزائرية» رسالة دكتوراه، العاصمة 2000-2001 صص 251-264

### ثالثا: إستراتيجية الدولة في معالجة البطالة في الجزائر:

إن مواجهة أزمة البطالة تعد من أهم التحديات التي يجب رفعها في الظروف الراهنة وفي المستقبل وهذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينتج عنه من أزمات اجتماعية، إذ عرفت الجزائر منذ الاستقلال محطات كثيرة عن طريق التنمية تمثلت في برامج ومخططات عملاقة آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001/2014 وتجلت هذه الاستراتيجيات في:

#### 1-أسباب البطالة في الجزائر:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تفشي البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة خاصة عنصر الشباب بغض النظر مؤهلاتهم ونخلص الأسباب في عنصرين هما 12:

**الأولى: أهم العوامل الخارجية في سيطرة الحكومة وهي أسباب خارج نطاق الدولة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة**

-انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى .

-انخفاض أسعار المحروقات.

-تدهور شروط التبادل التجاري الدولي

**ثانيها:العوامل الداخلية في نطاق سيطرة الدولة ؛ وتشمل هذه العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها وتؤثر عليها بشكل أو لآخر وتتعلق في مجملها باختلافات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتنوع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال مما أحدث اختلال في التوازنات الجهوية وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق ومن هذه العوامل أيضا الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة.**

\*عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق

\*قوانين العمل وتشريعاته

\*قلة المؤسسات البحثية

\*التوزيع الجغرافي للسكان

\*الخصوصية

\*الاختلالات الهيكلية

\*نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا أو زراعي

\*انخفاض دعم الاستثمارات الأجنبية

\*عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل .

**ثانيا : الحلول والتدابير المنتهجة لمواجهة البطالة في الجزائر:**

لقد شملت هذه الإجراءات الجانب المتعلق بتوزيع المهام و الصلاحيات بين مختلف الأجهزة المكلفة بإدارة و تنظيم و تسيير عالم الشغل من خلال التأثير على سوق العمل و سياسة التشغيل بغية استحداث توفير فرص عمل إضافية للتخفيف من البطالة.

**\* تنظيم سوق العمل:**

اعتمدت الدولة على تنظيم سوق العمل من خلال استحداث أجهزة إدارية مكلفة تتمثل في :

- إحداث الوزارة المنتدبة للتشغيل= مديرية ترقية التشغيل و الإدماج المهني للشباب.

- إنشاء مديرية تنظيم الشغل ألياتها معرفة سوق العمل و التدخل في ألياته من اجل الوصول إلى توازن بين العرض و الطلب و تحسين شروط العمل في المدى القصير .

- إحداث مديرية التشغيل و التكوين على المستوى المحلي و الولائي=نتيجة لإعادة تنظيم الجماعات الإقليمية

- إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (عرض-طلب).<sup>13</sup>

- إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل خلفا للوكالة الوطنية لتنمية الموارد البشرية تقوم بمجال الدراسات في مجال تنمية و ترقية التشغيل . و اعتمد مايلي:

- إنشاء بنك معلوماتي مشاريع توضع تحت الشباب من خلال عملية الإدماج.

- إعداد نظام معلوماتي.

- معرفة ديناميكية و حركة الجمعيات التي تنشط في مجال التكوين المهني.

- متابعة المشاريع المولدة لفرص عمل إضافية.<sup>14</sup>

**\* إحداث فرص عمل جديدة: و تسعى إلى تحقيق:**

- العمل على إنشاء و تشجيع نظام التعاونيات الشبانية.

- إنشاء المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

- إنشاء مناصب العمل المأجور عن طريق الجماعات المحلية.

- الاهتمام بمجال التكوين المهني و التمهين.

- عقود ما قبل التشغيل .
- برامج القرض المصغر .
- جهاز الصندوق الوطني للتأمين من البطالة.
- برامج ترقية الاستثمارات .
- برنامج الإنعاش الاقتصادي<sup>15</sup>.
- برنامج دعم النمو 2009/2005
- برامج توظيف النمو 2010-2014<sup>16</sup>.

#### الخاتمة :

إن إشكالية البطالة في الجزائر في الجزائر ودور الدولة في معالجتها في الأخير يمكن القول أن مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قد شهدت زيادة في معدل البطالة بمختلف أنواعها مع التأكيد على إن نقض التشغيل ليس وليد الإصلاحات الاقتصادية بقدر ما هو ناتج لتراكم الأزمات و الاختلافات التي ميزت التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.

فما سبق تتضح خلفية واتجاهات البطالة والتحديات التي تواجه الحكومة التي يجد بها أن تعمل على تخفيض البطالة في الجزائر بالرفع من مردودية في الإنتاج وذلك لا يأتي في نطاق العولمة إلا إذا اعتمدت الجزائر إستراتيجية شاملة للاندماج في الاقتصاد العالمي وترتكز على البحث على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

#### قائمة المراجع:

- 1-كشاد رايح وآخرون،البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع،البحوث و أوراق عمل،ندوة عربية منعقدة بالجزائر،25الى27،ابريل 2006 ص295
- 2-كشاد رايح، وآخرون مرجع سبق ذكره ،ص296
- 3-مختاري مراد، بن حجر ياسر،الزكاة ودورها في معالجة البطالة،مذكرة ليسانس،جامعة يحي فارس،المدية،2006 ص71
- 4-احمد ماهر،تقليل البطالة،دار الجامعية،طبع و نشر و توزيع الإسكندرية،مصر،2000 ص352
- 5-احمد ماهر ، مرجعه نفسه،ص354
- 6-فريد بشير طاهر،التخطيط الاقتصادي،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان.ط1 1998 ص98
- 7-عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الأفق،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر 2011 ص08
- 8-عبد الرحمن تومي، مرجع نفسه ،ص،9، 10
- 9-عبد الرحمن تومي، مرجع نفسه ص11

- 10- محمد حسن بهلول، سياسة التخطيط و الإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1 ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ص70
- 11- ديدوح شكرية الدولة وسوق العمل: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير جامعة تلمسان 2003 -2004، ص، ص116-118
- 12- brahimi abdelhamid. algérienne économique. aditor. dahleb 1991 306pp.
- 13- عبد الرحمن محمد بن طحين ، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر 2008 مذكرة ماجستير ورقلة 2010، ص100.
- 14- مرسوم تنفيذي 3392/90، المؤرخ في 24 نوفمبر 1990
- 15 زكرياء مسعودي «سياسة التشغيل وفاعلية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسات التشغيل والنمو الاقتصادي فترة 2001-2004، جامعة فرحات عباس سطيف 11-12 مارس 2013 ص. ص 17-18.
- 16- أحمد أويحيى، بيان السياسة العامة المقدم أمام المجلس الشعبي الوطني 22 ماي 2005 الموقع <http://www.apn.dz.org>